

المبسوط في فقه الإمامية

[373] وينبغي أن يكون الهدى سميًا فإن كان من الغنم يكون فحلًا أقرن ينظر في سواد ويمشي في سواد. فإن اشترى أضحية على أنها سميّة فخرجت مهزولة أجزأت عنه وإن اشتراها على أنها مهزولة فخرجت سميّة كان جائزًا أيضًا وإن اشتراه على أنها مهزولة فكانت كذلك لم يجره، وحد الهزال الذي لا يجزي ألا يكون على كليته شيء من الشحم، وإذا لم يجد على هذه الصفة اشتراها كما يتسهل ولا يشتري إلا ما عرف به وهو أن يكون أحضر عرفات فإن ابتاعه على أنه عرف به فقد أجزأه ولا يلزمه أن يعرف به، وقد بينا أن الهدى لا يجوز أن يكون خصيًا فإن ذبح خصيًا وقدر على أن يقيم بدله لم يجره، وعليه الإعادة، وإن لم يتمكن أجزأ عنه. ومن اشترى هديًا. ثم أراد أن يشتري أسمن منه اشتراه، وباع الأول إن شاء وإن ذبحهما كان أفضل، ولا يجوز أن يذبح ما يلزم الحاج على اختلاف ضروبه من الهدى والكفارات إلا بمنى، وما يلزم منه في إحرام العمرة فلا ينحره إلا بمكة. ومن اشترى هديه فهلك فإن كان واجبًا وجب عليه إن يقيم بدله، وإن كان تطوعًا فلا شيء عليه، والهدى الواجب لا يجوز أن يأكل منه، وهو كلما يلزمه من النذور والكفارات، وإن كان تطوعًا فلا بأس بأكله منه. وإذا هلك الهدى قبل أن يبلغ محله نحره أو ذبحه وغمر النعل في الدم وضرب به صفحة سنامه ليعلم بذلك أنه هدي. وإذا انكسر الهدى جاز بيعه والتصدق بثمنه ويقيم آخر بدله، وإن ساقه على ما به إلى المنحر فقد أجزأه. وإذا سرق الهدى من موضع حصين أجزأ عن صاحبه وإن أقام بدله كان أفضل ومن وجد هديًا ضالًا عرفه يوم النحر، والثاني والثالث. فإن وجد صاحبه وإلا ذبح عنه، وقد أجزأ عن صاحبه إذا ذبح بمنى فإن ذبح بغيرها لم يجره. وإذا عطب في موضع لا يوجد فيه من يتصدق عليه نحر وكتب كتابًا ويوضع عليه ليعلم من مر به أنه صدقة. فإذا ضاع هديه واشترى بدله ثم وجد الأول كان بالخيار إن شاء ذبح الأول